

## تقرير بعثة مجموعة الخبراء و المراقبين العرب عن الانتخابات السودانية (ابريل ٢٠١٠)

### تقديم:

مجموعة الخبراء والمراقبين العرب هي مجموعة تأسست في العام ٢٠٠٩ من ناشطين في منظمات المجتمع المدني من المنطقة العربية وهي تتألف من مجموعة من الخبراء والمراقبين وتهدف إلى رصد ومراقبة ديمقراطية الانتخابات في العالم العربي.

بدعوة من المنتدى المدني القومي السوداني (عضو المجموعة) وبدعم من الجمعية اللبنانية لديمقراطية الانتخابات قامت بعثة ممثلة لمجموعة الخبراء والمراقبين العرب مكونة من خمسة أعضاء من مصر، لبنان، العراق، البحرين و السودان بالمشاركة في مراقبة الانتخابات السودانية في الفترة من ٩-١٥ أبريل ٢٠١٠ م.

لم تقم البعثة بالمراقبة التقليدية لرصد التفاصيل الفنية للعملية الانتخابية ولكنها هدفت الى تقييم الانتخابات من حيث وظيفتها الأساسية في الحالة المحددة التي يتم رصدها. وفي حالتنا تأتي الانتخابات السودانية كجزء من وخطوة مكمله بل وأساسية من اتفاق السلام الشامل الذي تم توقيعه في عام ٢٠٠٥ الذي هدف الى إنهاء حالة الحرب بين شمال وجنوب البلاد والى عودة الحياة الطبيعية والاستقرار السياسي والعودة بالسودان الى نظام الحكم الديمقراطي التعددي بعد فترة من الحكم الشمولي الذي إستمر منذ العام ١٩٨٩ وحتى الوقت الراهن. عليه فإن مراقبة الانتخابات العامة في السودان جرت في ذلك الاطار، أي لتقييم مدى تحقيق الانتخابات للهدف من إجرائها. وبناء على ما تقدم كان هدف البعثة هو الاجابة على المسائل التالية:

١. مدى نجاح الانتخابات في التحول نحو الديمقراطية واقامة نظام حكم ديمقراطي تعددي بالبلاد.
٢. هل ستؤدي تلك الانتخابات الى ازالة الاحتقان السياسي وحل النزاعات بين شمال وجنوب وغرب وشرق البلاد بالطرق السلمية ودون اللجوء الى العنف.
٣. هل التزمت المراحل المختلفة للعملية الانتخابية من المعايير الدولية للانتخابات.

ان الاجابة على هذه الاسئلة الثلاثة يعد جوهر الهدف من بعثتنا.

### منهجية عمل البعثة :

إعتمدت البعثة على المصادر التالية لتوفير معلوماتها :

١. اللقاءات مع القيادات السياسية المختلفة وادارة حوار معها حول مستقبل السودان في ضوء تلك الانتخابات.
٢. تحليل البيئة التي تجري في ظلها الانتخابات من خلال الوثائق المتوفرة والمقابلات وهي:
  - البيئة التشريعية والقانونية
  - البيئة السياسية الداخلية.
  - المناخ الاقليمي والدولي المحيط بالعملية الانتخابية.
٣. المشاهدات خلال أيام الإقتراع
٤. متابعة النتائج التي توصل اليها شركاؤنا من شبكات الرصد المحلية الموثوق في حيادهم ونزاهتهم.

**أولا اللقاء بالفعاليات السياسية:**

التقت البعثة الشخصيات والقيادات السياسية التالية اسماؤهم، والتي ادارت حوارا تفصيليا حول كل ما يتعلق بالانتخابات:

١. السيد الصادق المهدي زعيم حزب الامة الذي قاطع الانتخابات قبيل اجرائها بايام قليلة.
٢. الدكتور حسن الترابي زعيم حزب المؤتمر الشعبي والذي اعلن اعتراضه على نتائج الانتخابات بعد اجرائها والمشاركة فيها وقبل اعلان نتائجها.
٣. السيد ياسر عرمان نائب الامين العام للقطاع الشمالى بالحركة الشعبية لتحرير السودان ومرشح الحركة لرئاسة الجمهورية قبل انسحاب الحركة من الانتخابات بالشمال.
٤. الدكتور غازي صلاح الدين القيادي البارز بحزب المؤتمر الوطني الحاكم
٥. الدكتور عبد الباسط سعيد الأمين العام لحزب العدالة القومي
٦. الأستاذة هالة عبد الحليم الأمين العام لتنظيم حق الذى قاطع الانتخابات
٧. الدكتورة بلقيس بدري مديرة معهد النوع بجامعة الاحفاد والقيادية بحزب الامة.
٨. السيد صديق يوسف القيادي بالحزب الشيوعي السوداني الذي قاطع الانتخابات.
٩. السفير عبد الله خضر الخبير بالمفوضية العليا للانتخابات.
١٠. الاستاذ نبيل اديب المحامي.
١١. عدد من ممثلى مؤسسات المجتمع المدني العاملة في مجال مراقبة الانتخابات بالسودان.

وقد دار الحوار مع تلك الشخصيات حول العناوين والاسئلة التالية:

١. مدى سلامة أو فساد العملية الانتخابية منذ مرحلة فتح باب الترشيح وحتى مجريات اليوم الانتخابي.
٢. مدى إستقلال أجهزة ومؤسسات الدولة في الإنتخابات
٣. دور الاعلام الرسمي والاعلام المستقل في الانتخابات.
٤. دور راس المال في الانتخابات وحجم الانفاق ومدى اقترابه من السقف الذي حدده القانون.
٥. الى أي مدى يتم توظيف الدين في السياسة و في الانتخابات.
٦. وضع المرأة السودانية في الانتخابات الحالية.
٧. دور و تأثير العصبية القبلية والعرقية في الانتخابات.
٨. الموقف من اشتراك القوات المسلحة والشرطة السودانية في الاقتراع ومن السماح للسجناء الصادرة ضدهم احكام وينفذون تلك الاحكام بالمشاركة في الاقتراع .
٩. إمكانية وقدرة المواطن السوداني البسيط على إستيعاب الآلية المعقدة للإنتخابات وأثر نسبة الأمية المرتفعة (٦٥%) على قدرة المواطنين على إستيعاب آلية التصويت المتبعة في الإنتخابات.
١٠. تقدير نسبة المشاركة الحقيقية في الانتخابات ودلالاتها.
١١. هل كانت هناك صفقات سياسية بين حزب المؤتمر الوطني الحاكم واطراف سياسية اخرى حكمت أداء اي طرف من أطراف العملية السياسية في الانتخابات
١٢. هل هناك صفقات او توافقات دولية حكمت تلك الانتخابات.
١٣. هل هناك تدخلات دولية او اقليمية في الانتخابات.
١٤. رأي الأطراف المختلفة في الصراع الدائر فى دارفور واثره على المشاركة في الانتخابات.
١٥. رأي الأطراف المختلفة في المسألة الجنوبية وقضية الانفصال.
١٦. موقف القوي المختلفة من قضية الانسحاب وأثر الانسحاب على مسار العملية الانتخابية ونتائجها.

١٧. راي الاطراف السياسية حول تأثير إتهام المحكمة الجنائية الدولية لشخص البشير على الانتخابات.

١٨. رأي الفعاليات السياسية المختلفة في أداء المفوضية القومية للانتخابات.

١٩. توقعات كافة الاطراف السياسية لمستقبل السودان القريب في ضوء نتائج تلك الانتخابات

ثانيا تحليل البيئة التي جرت في ظلها الانتخابات:

#### ١. البيئة التشريعية والقانونية:

إن نجاح أي عملية إنتخابية يتوقف على مدى التزام اطرافها بالإطار القانوني المنظم لها، ومدى توافق هذا الإطار مع المبادئ والمعايير الدولية للانتخابات الحرة والنزيهة، ويجب أن يراعى أي تشريع وطني ينظم الانتخابات في أي بلد المساواة بين كافة المرشحين، وعدم وجود عقبات قانونية تمنع المواطنين من حق الترشيح والانتخاب، كما على تلك التشريعات أن تعطي الجهات المنظمة للانتخابات الإستقلالية الكاملة، على أن تحدد جهه قضائية مستقلة للطعن على قراراتها من قبل المتضررين منها، وأن يمكن هذا الإطار القانوني المواطنين المقترعين من حقهم في أعمال التصويت بسهولة ويسر ودون تعقيد، وأن يؤمن أعمال المراقبين المحليين والدوليين، كما أن هناك قاعدة أنه لا قيمة لأي إنتخابات بدون ديمقراطية ولا ديمقراطية بلا حريات عامة، لذا يجب أن تحمي القوانين المنظمة للحريات العامة في أي بلد تجرى فيه الانتخابات حقوق وحريات المواطنين في التجمع السلمي والتظاهر وتسيير المواكب الإنتخابية والوقوف أمام قاضيهم الطبيعي حال محاكمة أي شخص إرتكب مخالفة قانونية مع الحرص على عدم إنتهاك خصوصية المواطنين وحماية أمنهم الشخصي.

بالنظر للبيئة التشريعية الحاكمة للانتخابات السودانية التي جرت في أبريل ٢٠١٠ نجد أن مرجعيتها القانونية قد إستندت إلى إتفاقية السلام الموقعة بين طرفي النزاع حزب المؤتمر الوطني الحاكم ممثلاً لحكومة السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان ممثلة للجنوب والتي وقعت في ٢٠٠٥، والتي قدم فيها طرفا النزاع اللذان أصبحا شريكان في الحكم في السودان، قواعد الأمن والسلامة على حقوق المواطنين السياسية، وانفردا بوضع قواعدها في غياب مجلس تشريعي منتخب ودستور يحمي ويصون كافة حقوق المواطنين السودانيين على إختلاف أعراقهم وديانتهم ومذاهبهم السياسية، كما لم يستفت المواطنون السودانيون على تلك الإتفاقية التي نصت على سن دستور مؤقت وتشكيل مجلس تشريعي شكلت غالبية من المؤتمر الوطني ٥٢% والحركة الشعبية ٢٨% وقد أعطى الدستور صلاحيات مطلقة للمجلس التشريعي المؤقت واشترط موافقة ثلثي أعضاء المجلس المشكل أغلبية شريكي الحكم على أي تعديل يطرأ عليه كما منح صلاحيات واسعة لرئيس الجمهورية ونائبه الأول فيما يتعلق بالانتخابات كما حدد الدستور الانتقالي الجهة المشرفة على الانتخابات ومواعيد الانتخابات وطرق الترشيح فيها وسن الدستور القانون ١١ لسنة ٢٠٠٨ القانون المنظم للانتخابات في السودان، وهو ما يعنى عملياً أن القانون وتشكيل المفوضية المشرفة على الانتخابات والصلاحيات الممنوحة لها حددت بواسطة شريكي الحكم

يمنح القانون سلطات واسعة للمفوضية القومية وكأنها جهة تشريعية وليست جهة تنفيذية مهمتها الإشراف على العملية الإنتخابية، وهو إجراء خطير فقد سكت عنه أو تجاهله القانون في العديد من المواد التي تناولت تنظيم شروط التسجيل وضوابط العملية الإنتخابية في مراحل فتح باب الترشيح والدعاية واليوم الإنتخابي والفرز، مما سمح للمفوضية دون مرجعية تشريعية تحكمها في وضع قواعد لإجراءات القيد وتقسيم الدوائر ومنح المحكوم عليهم جنائياً بحكم بات ونهائي الحق في التصويت مما

يعنى أن هناك نواقص تشريعية كثيرة فى القانون تحتاج لبحث قانونى مفصل، كما جاء تشكيل المفوضية وإختيار عدد أعضائها وفقاً لأحكام القانون والدستور المؤقت بقرار من رئيس الجمهورية وهو ما يفتح الباب لتدخله بصفته رأس السلطة التنفيذية ورئيس الحزب الحاكم ومرشح فى الإنتخابات فى أعمال اللجنة وإختصاصاتها وتشكيلها بالإضافة إلى حقه فى عزل أعضاء من المفوضية لأسباب سنها القانون بعبارة فضفاضة تحمل أكثر من تأويل وتفسير مثل عدم الكفاءة، بالإضافة إلى تصديق ثلثي أعضاء المجلس الإنتقالي وغالبية من شريكي الحكم على تشكيل اللجنة، وهو ما يفتح الباب للطعن على قرارات المفوضية بعدم الحيادية. كذلك أصدرت المفوضية عدة قرارات تظلمت منها أطراف عدة بعضها يرجع ذلك لضعف القانون ومنحه للمفوضية سلطات تقديرية لا حدود لها والبعض الآخر تجاوز واضح من المفوضية للقانون مثل طريقة تسجيل القوات النظامية التي خالفت فيه المفوضية القانون الذي نص صراحة على تسجيل الناخبين فى أماكن سكنهم وليس عملهم، ولم يحدد القانون مواعيد إجراء الإقتراع تفصيلاً ومدى سلطة المفوضية فى مد فترة الإقتراع، وترك لها سلطة تقديرية فى تحديد عدد المقاعد لكل دائرة إنتخابية وفقاً للتعداد السكاني المعتمد على إحصاءات الجهات التنفيذية. وفى هذا المجال، لا بد من التذكير بأن السودان هو من أول البلدان التي تبنت، منذ العام ١٩٥٣، فقرة "الهيئة المستقلة للإنتخابات" فى إدارة عملية الإنتخابية، من خلال تعيين لجنة الإنتخابات.

كذلك جرت الإنتخابات السودانية فى ظل تشريعات مقيدة للحريات صدرت فى مناخ سياسي فيه صراعات مسلحة وحكم بسلطة الطوارئ أو فى ظل مجلس تشريعي مؤقت غير منتخب وهي قوانين عطلت حقوق المواطنين فى التجمع السلمي والإضراب والتظاهر والحد من حقوق المواطنين الشخصية وحملت تلك القوانين عبارات مبهمه وفضفاضة تسمح للسلطات الأمنية بالحد من العديد من الحقوق والحريات التي أكدت عليها المواثيق والإتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان مثل قانون النظام العام وقانون الأمن الوطني، كما إنتقص قانون الأحزاب وقانون الجمعيات الأهلية من حق المواطنين فى تكوين الجمعيات السلمية ومباشرة حقوقهم المدنية.

إن البنية التشريعية التي تنظم الحريات العامة والتي نظمت الإنتخابات السودانية بشكل خاص فيها مخالفات واضحة للمعايير الدولية المنصوص عليها فى الإتفاقيات والعهود الدولية، ولم تخلق مناخاً يعطى تكافؤاً للفرص بين المرشحين ولم تمكن المواطنين من ممارسة حقوقهم الإنتخابية وباعدت بين الإنتخابات السودانية والمعايير الدولية للإنتخابات الحرة والنزيهة ولم تمكنها من ان تشكل آلية معقولة للتداول السلمي للسلطة.

## ٢- فى مراحل العملية الإنتخابية

كان يفترض ان تكون السودان النموذج الأفضل للبلدان التي تمر فى مرحلة انتقالية الى الديمقراطية بسبب عامل الوقت المتاح للتحوّل الديمقراطي والانتخابات (خمس سنوات). تمكن السودان على عكس معظم البلدان المتشابهة الأوضاع (عراق، أفغانستان...) أن ينظم تعدادا سكانيا. لكن للأسف نفذ التعداد بشكل أصبح أحد أهم عناصر الأزمة السياسية بدلا من أن يكون أحد عناصر الحل. خالفت نتائج الرسمية معظم التوقعات الديمغرافية: أصبحت ولاية دارفور الجنوبية (الأكثر استعرابا!) من أكبر الولايات، أما ولاية الخرطوم فشهدت تقدما عدديا خجولا، وتقدم ولاية البحر الأحمر الريف دون مدينة بور سودان!، أما الجنوب يفقد ثلث حجمه وأخيرا مناطق نائية فى جنوب كردفان وكسلا لم تلاحظ فى التعداد بتاتا. استعملت المفوضية القومية للإنتخابات هذه النتائج لتحديد الدوائر الجغرافية (٦٠% من مجموع البرلمان) ذات النظام الأكثرى مما يفسر الرفض التام لنتائج التعداد من قبل أحزاب المعارضة.

تضمن قانون الانتخابات في السودان عددا من العناوين الاصلاحية كنظام التمثيل النسبي (جزئيا) وقوائم النساء. لكن الاشكالية هي أن المفعول الاصلاحى لم ينتقل من العنوان الى جوهر القانون: (١) بدلا من تبني كوتا نسائية ترشيحية من ضمن لائحة ليتم حث القوى السياسية على تمكين كوادرنسائية فتستطيع المشاركة في العملية تم تبني صيغة ٢٥% من المقاعد المخصصة للنساء استنادا للنظام النسبي فعليا يستطيع أي حزب أن يخوض الانتخابات بمرشحين رجالا على ٧٥% من المقاعد (٦٠% دوائر جغرافية و ١٥% قائمة حزبية) دون المشاركة بأي مرشحة؛ (٢) بدلا من أن تكون حصة النسبية في هذا النظام المختلطة ٤٠% تم تقسيم الحصة الى ٢٥% للوائح النسائية و ١٥% للوائح "الحزبية"، لا بل أكثر من ذلك، لقد تم تقسيم هذه النسب المئوية الى خمسة وعشرين ولاية أي تم "الغاء" مفعول النسبية ( في بعض الولايات حيث هناك مقعد أو مقعدان فقط).

جرت عملية التسجيل خلال تشرين الثاني وكانون الاول/نوفمبر-ديسمبر ٢٠٠٩ وتخللها سلسلة من الشواذب:

- (١) كان لمعظم السودانيين فرصة يومين للتسجيل في بعض المناطق بدلا من شهر كما نص القانون،
- (٢) فضح التسجيل عيوب التعداد السكاني لأن نتائج التسجيل في بعض الأماكن كانت تتراوح بين ١٢٠% و ١٦٠% من من لهم حق الاقتراع،
- (٣) لم تنظم أي حملة توعية من قبل المفوضية ولم تنشر معلومات دقيقة وصحيحة حول زمان ومكان مراكز تسجيل الناخبين قبل وقت كافي.

هيمنت ظلال القوانين القمعية على كل مراحل العملية الانتخابية: منعت الاحزاب من عقد لقاءات لحد الناخبين على التسجيل، منعت ورشات عمل تدريب المراقبين المحليين في كسلا وفي شمال دارفور، رغم موافقة المفوضية مما سمح للجهات الأمنية اعطاء نفسها سلطة ترخيص كل نشاطات الحملة الانتخابية حتى في مقرات الاحزاب، هدد الجهاز الأمني المولج متابعة المنظمات غير الحكومية بعض المراقبين الدوليين بالاضافة الى التهديد العلني للمراقبين الدوليين من قبل المرشح/ الرئيس عمر البشير.

### ٣- البيئة السياسية الداخلية:

ونقصد هنا الحالة العامة للقوى والاحزاب السياسية ومؤسسات المجتمع المدني السوداني قبيل بدء الانتخابات مباشرة اي منذ بداية العام ٢٠١٠ وهنا يمكننا التوقف عند الملاحظات الاساسية التالية:

١. هذه الانتخابات هي أول انتخابات تعددية تجري في السودان منذ وقوع الانقلاب العسكري عام ١٩٨٩ والذي انقلب على اخر حكومة منتخبة عام ١٩٨٦ (حكومة الصادق المهدي).
٢. ساد السودان منذ ١٩٨٩ حكم عسكري قام بحل الأحزاب السياسية ولم يسمح لها بالعودة مرة اخرى واعادة التسجيل كاحزاب وتنظيمات شرعية قبل عام ٢٠٠٢. في تلك الأثناء تعرضت الأحزاب السياسية السودانية للهشاشة والضعف والإختراق ، كنتيجة للغيباب عن العمل السياسي وسط الجماهير لمدة تتجاوز العشرين عاماً .
٣. منذ عام ٢٠٠٢ ومع بدء عودة تسجيل الاحزاب وحتى ما قبل البدء في اجراء تلك الانتخابات, عانت الاحزاب السياسية والمجتمع المدني من التضييق الشديد والمحاورة (علما ان قانون تسجيل الاحزاب السياسية لم يصدر الا في عام ٢٠٠٧).
٤. جاءت اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل لتضع حدا للصراع المسلح بين الشمال والجنوب ونصت على اختيار برلمان توافقي تشارك فيه الفعاليات السياسية السودانية المختلفة ولكن باغلبية مطلقة لحزب المؤتمر الوطني الحاكم (٥٢%) وبنسبة ٢٨% للحركة الشعبية لتحرير السودان الشريك الأساسي الثاني.

٥. قام البرلمان السوداني المعين عام ٢٠٠٦ بسن القانون الذي جرت في ظله الانتخابات الحالية وكذلك باقرار اختيار مفوضية الانتخابات العليا التي صدر تشكيلها بقرار جمهوري وفقا لاحكام الدستور المؤقت.
٦. لم يحدث التمهيد الديمقراطي المطلوب لاجراء انتخابات ديموقراطية حرة ونزيهه كما نصت اتفاقية السلام حتى قبيل اجراء الانتخابات بأشهر قليلة
٧. مرت منطقة دارفور بسلسلة من أعمال العنف كان من نتائجها قتل وتشريد مئات الآلاف من المواطنين أدت الى توترات شديدة نعتقد بأن آثارها مستمرة حتى الآن و بالتأكيد أثر ذلك على مجريات ونتائج العملية الانتخابية
٨. غلب العديد من قوى المعارضة السودانية مصالحها الحزبية الضيقة على المصالح المشتركة بما لا يساهم في دعم عملية التطور الديمقراطي في البلاد.
٩. فشلت المعارضة في التحضير السياسي الجيد لتلك الانتخابات، بينما نجح حزب المؤتمر الوطني الحاكم في حشد وتعبئة قدر ليس بالقليل من أبناء الشعب السوداني ورائه
١٠. جرت وقائع الانتخابات في ظل مطالبة المحكمة الجنائية الدولية بتقديم السيد عمر البشير وعدد من القيادات التنفيذية بحزب المؤتمر الوطني الحاكم للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم حرب ضد المواطنين في دارفور.
١١. تزايدت في الآونة الأخيرة الدعاوي الانفصالية في الجنوب وذلك لعجز النظام الحاكم عن تقديم أوراق اعتماد جديدة جاذبة للشعب السوداني في الجنوب كما ظهرت لأول مرة دعاوى انفصالية من الشمال.
١٢. تراجعت أوضاع المرأة السودانية كثيرا خلال العشرين سنة الماضية وأصبح التمييز ضد المرأة السودانية قائما بمقتضى البيئة التشريعية ذاتها
١٣. سبق اجراء الانتخابات مباشرة العديد من المشاورات والاتفاقات والتجاذبات سواء بين قوى المعارضة بعضها البعض أو بين المعارضة وحزب المؤتمر الوطني الحاكم كان من نتائجها الآتي:
  - أ. انسحاب بعض قوى المعارضة الرئيسية من المعركة الانتخابية في الشمال و/أو الجنوب
  - ب. خلو الساحة أمام الحزب الحاكم، خاصة في مجال الانتخابات الرئاسية، حيث لم تكن هناك منافسة حقيقية يعتد بها
  - ج. هزيمة القوى والتيارات الأكثر ليبرالية قبل أن تبدأ الانتخابات الفعلية

#### ٤. في المجتمع المدني السوداني:

رغم التاريخ الطويل والخبرات الواسعة للمجتمع المدني السوداني، الا انه تعرض في الآونة الاخيرة وتحديدا في العشرين سنة الماضية للعديد من المضايقات بدءا من الحل وتجميد النشاط الى مصادرة الممتلكات وتعرض نشطائه للاعتقال وكذلك محاولة الاستقطاب السياسي من قبل الاحزاب السياسية السودانية المختلفة

هذا وقد نصت اتفاقية السلام الشامل والدستور الانتقالي ٢٠٠٥ على وجوب مشاركة المجتمع المدني المحلي بمراقبة الانتخابات. فجاءت المادة ١٠٤ الفقرة (د) من قانون الانتخابات السوداني للعام ٢٠٠٨ لتمنح منظمات المجتمع المدني في السودان الحق في مراقبة عملية الانتخابات، ما شكل خطوة هامة

<sup>١</sup> قانون الانتخابات القومية رقم ١١ لسنة ٢٠٠٨

للاعترا ف بدور الجمعيات والمنظمات المدنية كما حددت المواد ١٠٥ و ١٠٦ و ٨٠ تقنيات ومهام عمل مراقبي المجتمع المدني.

ثم اقرت المفوضية القومية للانتخابات<sup>٢</sup> مدونة سلوك لعملية المراقبة عرفت باسم "قواعد المراقبة والسلوك في الانتخابات لسنة ٢٠٠٩" لتؤكد تبعا للصلاحيات التي أولاها اياها القانون على دور عملية المراقبة ودور المجتمع المدني فيها، وبلغ عدد المراقبين الدوليين ٤٨٠ مراقب/ة وعدد المراقبين المحليين ٢٨٧٦١ في حين بلغ عدد الجمعيات التي منحت صلاحية المراقبة من المفوضية القومية ٢٣٥ ورفضت ١٠ طلبات<sup>٣</sup>

### في أداء المراقبين:

لقد أتيح للبعثة من خلال لقاءاتها مع ممثلي منظمات المجتمع المدني المشاركة في عملية المراقبة ومن خلال زيارتها الميدانية الى مراكز الاقتراع ان يتكون لديها صورة واضحة حول عملية المراقبة كالتالى:

### في الجمعيات المراقبة:

- ← حصول تشبيك بين مجموعات متعددة، الأمر الذي ساهم في محاولة تغطية القسم الأكبر من عملية الاقتراع
- ← قيام جمعيات تابعة كلياً للسلطة شكلت غطاء للعديد من الخروقات والانتهاكات وبالتالي انتفى دورها كمراقب لأداء الجهة المنظمة للانتخابات قبلها وأثنائها وبعدها.
- ← اشكالية المساحة الكبيرة للسودان الأمر الذي انعكس على عدم امكانية التواجد في كافة المراكز
- ← على رغم من كونها التجربة الأولى في مراقبة الانتخابات الا انه تبين ان هذه المجموعات عملت جاهدة على مواكبة العملية

### الشبكات المراقبة للعملية الانتخابية

اما الشبكات التي قامت باعمال المراقبة فكانت: شبكة المنتدى القومي المدني، شبكة تمام، شبكة سقدي وسندي، sous de mob، شبكة شمس، وغيرها كما لوحظ وجود العديد من الشبكات التي راقبت الانتخابات وهي عمليا محسوبة على النظام، ومنها ما اسس قبل ايام عدة من الانتخابات

### ٥. المناخ الاقليمي والدولي المحيط بالعملية الانتخابية:

جرت وقائع الانتخابات في ظل مناخ شديد التعقيد والتباين، بل وأحيانا التناقض في المواقف سواء على المستوى الاقليمي أو على المستوى الدولي وذلك وفقا للمصالح المختلفة لكل طرف من الأطراف. كذلك هناك المنظور الذي ترصد من خلاله الأطراف المختلفة العملية الانتخابية، حيث توجد بعض الأطراف التي تنتظر الى الاوضاع في السودان من منظور حقوق الانسان والمعايير الدولية المطلوبة وأطراف أخرى لا تحكمها سوي مصالحها السياسية والاقتصادية المباشرة مع حكومة السودان الحالية. ويمكننا تقسيم المناخ الاقليمي والدولي طبقاً لمصالح الأطراف المختلفة على الوجه التالى:

١. اطراف تدفع باتجاه تنفيذ قرار المحكمة الجنائية الدولية بما فيها المحكمة نفسها التي تطالب بتقديم البشير وآخرين من قيادات حزب المؤتمر الوطني الحاكم، بعضهم من المرشحين في الانتخابات الحالية لمناصب مختلفة سواء كأعضاء برلمان أو كحكام ولايات، بتقديمهم للمحاكمة بتهمة ارتكاب جرائم حرب

<sup>٢</sup> [www.nec.org.sd](http://www.nec.org.sd)

<sup>٣</sup> جريدة اجراس الحرية الثلاثاء ١٣ أبريل ٢٠١٠ العدد ٦٦٥

في دارفور، وتشمل هذه الأطراف قطاعات من مجلس الشيوخ الأمريكي، وبعض مجموعات الضغط في الولايات المتحدة، قطاعات واسعة من المجتمع المدني الأمريكي والعالمي بالإضافة الى بعض الدول الأوروبية، وهذه الأطراف تعتقد في فساد الانتخابات وعدم مشروعيتها.

٢. أطراف لها مصالحها المرتبطة بنظام الحكم الحالي في السودان سواء كانت تلك المصالح جيوسياسية أو اقتصادية أو سياسية بحتة مثل بعض الدول العربية والافريقية

٣. والتي ترى انطلاقا من تلك المصالح أن العملية الانتخابية في مجملها مقبولة وبالتالي يمكن اعتماد النتائج المترتبة عليها بغض النظر عن تفاصيل العملية ذاتها وما شابهها من تجاوزات هنا او هناك.

٤. أطراف ترى الانتخابات كمرحلة لازمة قبل إجراء إستفتاء تقرير المصير لجنوب السودان و بالتالي يجب تنفيذها وقبولها بغض النظر عن العيوب التي شابتها وتشمل هذه المجموعة الإدارة الأمريكية وبعض دول الإتحاد الأوروبي التي إهتمت أكثر بالعنصر الأمني ومن ثم قبلت بنتائج الانتخابات حرصاً على قيام الإستفتاء في ميعاده المحدد في يناير ٢٠١١ ولكن يجب التنويه بأن هذه المجموعة تحدثت في تقاريرها عن قبولها للانتخابات و ليس "الإعتراف" بنتائجها.

## ٦. مشاهدات من أيام الاقتراع:

تمكنت البعثة من القيام ببعض مهام الرصد والمراقبة في عدد من الدوائر الانتخابية في ولاية الخرطوم حيث جاءت نتائج الرصد الميداني المباشر لليوم الانتخابي ذاته كالتالي:

- لا يتم استخدام الحاسب الالى في البحث عن أسماء الناخبين ويعتمد فقط على النسخة الورقية.
- سجل الناخبين في جميع المراكز التي تمت زيارتها لم يكن مختوماً من المفوضية القومية للانتخابات
- اختلطت أوراق التصويت بين مراكز التصويت أرقام ١٧، ١٨، ١٩ بالخرطوم وقد أكد لنا ذلك أيضاً السيد الدكتور غازي صلاح الدين أحد مرشحي المؤتمر الوطني، مما استدعاه إلى طلب وقف التصويت. و في العديد من المراكز
- بطاقات الاقتراع كانت ترسل بشكل متضارب إلى المراكز يعني بطاقات الدائرة ١٩ ذهبت إلى الدائرة ١٧ بالخرطوم وبالعكس ولم يتم اكتشاف الخلل إلا بعد مرور ٣ ساعات على بدء التصويت
- أفاد بعض المنوبين بأن حوالي ٤٠٠٠ اسما (جميع أسماء الحرف (م)) سقطت من سجل الناخبين في المركز رقم (١٧) بالخرطوم وبعض المواطنين لم يجدوا أسماءهم ضمن كشف الناخبين في الدائرة ٣٦ الخرطوم شمال، المركز رقم (١٢)، بالرغم أنهم ذهبوا إلى المركزين القريين من نفس المكان
- يتم استخدام شهادة السكن الصادرة عن اللجان الشعبية (بدون صورة) كتعريف بالناخب بدلا من الهوية الشخصية أو أي وثيقة رسمية أخرى تحمل صورة الشخص لعملية التصويت.
- وجد في بعض مراكز الانتخاب بأن لجان حزب المؤتمر الوطني هي من تعطي ورقة السكن إلى الناخبين وليس اللجان الشعبية حسب القانون.
- لا يتم استخدام الحبر الخاص بالمقترعين في أيدي بعض الذين أدلوا بأصواتهم وخاصة العسكريين .
- وجود مقر اللجنة الشعبية داخل ما يسمى بدار الناخب التابعة لحزب المؤتمر الوطني الحاكم.
- دخول بعض العسكريين بأسلحتهم أثناء عملية الإدلاء بأصواتهم مما يعد انتهاكاً خطيراً لعملية الاقتراع.
- وجود مندوب الحزب الحاكم أمام مركز التصويت يرشد الناخبين، بعد استلامهم شهادة السكن من اللجنة الشعبية، بالتصويت للشجرة وهو شعار حزب المؤتمر الوطني.
- تواجد أكثر من شخص في العازل بنفس الوقت، مما يعد تناقضا مع مبدأ سرية التصويت ولم توفر ستائر تفصل بين مكان الوقوف أثناء عملية التصويت
- لا يتم توقيع المقترعين على الكشف بعد الاقتراع.

- التصويت بعدد ٨ بطاقات في الشمال أدى إلى بطء شديد في عملية التصويت واحتمال ارتفاع البطاقات التالفة لهذا السبب
- مقر التصويت بمركز مدرسة عبد المنعم الابتدائية يبعد عن مقر حزب المؤتمر الوطني ٥٠ متراً فقط
- عدم خبرة موظفي المفوضية في عملية الاقتراع وضعف ثقافة التوجيه لديهم تسبب في العديد من الإشكالات بسبب عدم استيعابهم للإجراءات الانتخابية وعند سؤال الجمهور للمسؤولين في بعض المراكز لم تكن الإجابة واضحة.
- أغلب المراكز لم تفتح في الوقت المحدد (الساعة ٨ صباحاً) بسبب تأخر وصول مواد الاقتراع كما حدثت تغييرات لبعض المراكز بسبب عدم أهليتها للاقتراع
- بلغنا ملاحظة من بعض المراقبين بتبديل رموز بعض المرشحين وسقوط أسماء من قائمة المرشحين و الخلط بين رموز الأحزاب المختلفة
- تم في احد مراكز الاقتراع تسجيل أسماء العسكريين في دفتر مستقل بالإضافة إلى وجود سجل خاص لهم وكان الشخص الذي يقوم بالتسجيل تابع للحزب المؤتمر الوطني.
- أغلب المراكز لم تكن مهيئة لاقتراع ذوي الاحتياجات الخاصة خصوصاً المعوقين جسدياً

#### ٧. متابعة النتائج التي توصل إليها شركاؤنا من شبكات الرصد المحلية:

- جاءت النتائج التي توصل إليها المراقبون المحليون من الشبكات الشريكة لنا والعاملة في ولايات مختلفة بالسودان مؤكدة لنفس النتائج التي توصلنا إليها بالخرطوم لا بل اضافت عليها المزيد من الانتهاكات والتجاوزات التي تمت خلال المراحل المختلفة للعملية الانتخابية وقد جاءت كالآتي:
- عدم قيام المفوضية القومية للانتخابات بمجهودات حقيقية لمعالجة السجل الانتخابي أو لتعزيز الثقة فيه رغم اللغط والإختلاف حول الإحصاء السكاني كما لم توفر الآليات التي تمكن من التدقيق أثناء عملية الإقتراع مما قلل مصداقيته. كما سحبت المفوضية مكان السكن أو عنوان الناخب من السجل الانتخابي بلا مبرر أو تفسير، مما جعل من المستحيل مراجعة السجل للتأكد من صحة الأسماء والأرقام الواردة فيه كما فشلت المفوضية في نشر السجل الانتخابي بصورة تمكن من الطعن فيه، واختصرت مرحلة الطعون بصورة قللت من فعاليتها، كما أدخلت مادة السجل الانتخابي في أجهزة الكمبيوتر بعيداً عن أعين المراقبة المستقلة أو الحزبية مما جرد بعضاً من العملية الانتخابية من مبدأ الشفافية. هذا وقد خلت الكشوفات المنشورة في مراكز الإقتراع من ختم المفوضية أو أي ختم رسمي مع توفر الدليل في بعض المراكز على اختلاف الكشوفات المنشورة مع تلك التي يعتمد عليها ضباط المراكز.
  - لم تحدد المفوضية القومية سقوف الإنفاق على الحملات الانتخابية للأحزاب والمرشحين إلا في ٣٠ مارس أي قبل اسبوع من الانتخابات وليس قبل وقت كاف كما نص قانون الانتخابات. وقد جاءت هذه السقوف مرتفعة ومنحازة للأحزاب ذات الموارد الضخمة مما الغى الحكمة وراء تحديد السقف ومن قيمة التشريع للتقليل من اثر المال على العملية الانتخابية.
  - التتقيف الانتخابي الذي قامت به المفوضية بدأ متأخراً وجاء محدوداً في انتشاره الجغرافي والثقافي.
  - فشلت المفوضية في إيصال المواد والمعدات إلى مراكز الإقتراع في معظم أنحاء السودان في الوقت المحدد، واختلفت أسماء ورموز المرشحين واستبدلت بطاقات الإقتراع بشكل لم يسبق له مثيل في تاريخ السودان رغم ما توفر لها من امكانات ودعم محلي ودولي.
  - استخدمت المفوضية حبراً تسهل إزالته.

- سمحت المفوضية باستخدام شهادات السكن بلا ضوابط وهي شهادات صادرة من لجان شعبية غير منتخبة ومعينة من قبل الحكومة والبعض منها كان يستخرج الشهادات من داخل مراكز الإقتراع ومن دور الناخب التابعة للحزب الحاكم.
- فشلت المفوضية ولجانها العليا في تمكين الوكلاء الحزبيين من تأمين وحراسة صناديق الإقتراع مما يخالف الإجراءات التي سنتها بشكل واضح.
- سمحت المفوضية بتسجيل القوات النظامية في أماكن العمل مخالفة بذلك القانون كما سمحت لهم بالإقتراع الجماعي خارج مناطق السكن والعمل مما يثير شبهة الإقتراع الإستراتيجي المنظم

**كل هذه الإخفاقات قادت لفساد العملية الانتخابية وفتح الباب واسعاً للتلاعب وأدت إلى العديد من الخروقات أهمها:**

- اقتراع صغار السن
- الإقتراع الغيابي (الإستبدال)
- اقتراع افراد القوات النظامية دون تضمينهم في السجل
- الإقتراع المتكرر وإنتحال الشخصية
- التأثير على الناخبين داخل المراكز بما في ذلك الإقتراع بالإنابة عنهم

**أهم المخرجات التي توصلت اليها البعثة:**

- لوحظ على عكس الكثير من التوقعات أن الانتخابات جرت بشكل عام في مناخ هادئ ودون توترات أمنية تذكر، مما يشير الى رغبة الشعب السوداني في تجنب العنف و الاحتكام الى الطرق والأساليب الديموقراطية والسلمية في حل النزاعات وإدارة الخلافات
- هذه هي أول مرة يتم فيها تشكيل مفوضية قومية للإشراف على وإدارة الانتخابات وهي كذلك أول انتخابات سودانية تحظى بالمراقبة المحلية والدولية منذ الانتخابات الأولى عام ١٩٥٣
- لم تنجح المفوضية القومية للانتخابات لا على المستوي التقني ولا بالقدرة على إظهار و لو قدر من الحياد السياسي وإنما كانت واضحة الانحياز للحزب الحاكم.
- نعتقد أن بعض الجهات الدولية المؤثرة تبحث عن نظام مستقر في الشمال السوداني يضمن اجراء الاستفتاء على انفصال الجنوب بسلاسة و دون عنف وهي تعتقد ان حزب المؤتمر الوطني بزعامة البشير هو الأقدر على تحقيق ذلك.
- تعد هذه الانتخابات مظهرة سياسية من قبل الحزب الحاكم في السودان في مواجهة المحكمة الجنائية الدولية.
- كان هناك اصرار واضح على التلاعب في نتائج الانتخابات رغم عدم الحاجة الى ذلك التلاعب، خاصة بعد انسحاب المنافسين الرئيسيين لحزب المؤتمر الحاكم.

## الخلاصة:

على الرغم من أهمية الاقتراع الذي جرت وقائعه في السودان في الفترة من ١١-١٥ ابريل في ظل الظروف الراهنة، إلا إنه جاء غير مطابقاً للمعايير الدولية للانتخابات النزيهة، كما انه لم ينسجم مع المعايير الدولية ولم ينجح في تحقيق الهدف منه إذ لم يعكس الية حقيقية لتحويل السودان من الحكم الشمولي نحو حكم ديموقراطي تعددي حقيقي، كما انه لم ينجح في تهدئة الاحتقان السياسي القائم في البلاد منذ أكثر من عشرين عاماً، وأفشل اتفاقية السلام وترك السودان أمام مستقبل سياسي قائم لا بل ربما سيؤدي الى تفاقم اكبر للمشاكل السياسية التي يعاني منها السودان حالياً .

### البعثة العربية لمراقبة الانتخابات